تقرير لـ«الأمناء» يبحث تداعيات الأزمات المعيشية التي ضربت المواطن بالعاصمة عدن في ظل عجز حكومي كبير..

الحكومة بلا ديزل ولا مرتبات!

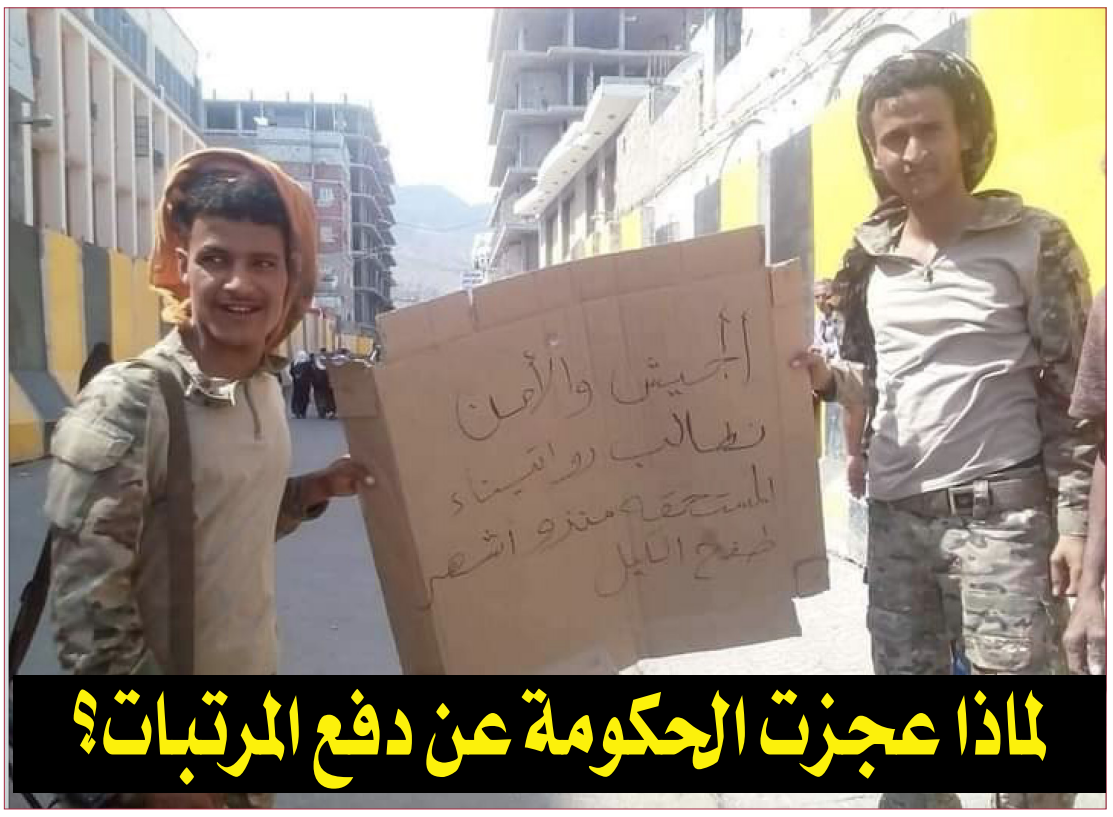

لماذا عجزت الحكومة عن دفع المرتبات؟

ولماذا يحاول نافذون بالشرعية إفشالها؟

أين تذهب موارد النفط؟

سخط شعبي والحكومة في مأزق

الأمناء/ تقرير/ عـــلاء عـادل حـنش:

ضُربت كل آمـال الشـعب الجنوبي في إخراجه من مسـتنقع الأزمات من قبلِ حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، بعـد أن عـادت الأزمـات، وبقـوة، في غضون أسـابيع، بعـد أن بـدأت ملامح الانفراجة تظهر مع تـولي الأمين العام للمجلـس الانتقـالي الجنـوبي، أحمـد حامد لملس، منصـب محافظ العاصمة الجنوبيـة عـدن في يوليـو / تمـوز من العـام المنصرم 2020م، غير أن مجيء حكومة المناصفة إلى العاصمة عدن في 30 ديسـمبر / كانون ثاني 2020م، بعد أن أدت اليمـين الدسـتورية بالعاصمـة السـعودية الرياض، زاد الأمور تعقيدًا، وظهـرت الأزمـات التي حـاول المحافظ لملس التخفيف منها بقدر المُستطاع.

وكان وصـــول حكومـــة المناصفة بين الجنوب والشمال، التي يرأسها د.معين عبد الملك، وتظم (24) وزيرًا مقسمة بين الشمال والجنوب، لبـدء مهامها رسـميًا، وإخراج الموطن مـن بوتقة الأزمـات، إلا أنه حدث العكس، فقد زادت الأزمـات في ظل وجود الحكومـة في مقرها بقصر المعاشـيق في العاصمة عدن.

وكان من المفترض أن تُعد الحكومة خطة مُحكمة تسـاهم في إنقاذ المواطن الجنوبي مما يعيشـه من أزمات مُفتعلة منذ ما بعد حرب الحوثيـين ونظام صنعاء الهمجي في مارس / آذار 2015م.

وشهدت العاصمة الجنوبية عدن، خلال الأيـام الماضية، أزمات حـادة منها: انعدام المشـتقات النفطية، وانطفاءات في التيار الكهربـائي، والعجز عن تسـليم المرتبات، وتدهـور العملة الذي صاحبـه ارتفاع في أسـعار المواد الأساسـية والاسـتهلاكية، وانعدام الميـاه، وغيرها مـن الأزمات التي ظن المواطن الجنوبي أنهـا غادرته إلى الأبد لا سـيما وأن أرض الجنوب غنية بالثروات النفطيـة والمعدنية والسـمكية والزراعية وغيرها.

الحكومة بلا ديزل ولا مرتبات!

ودأبـت حكومة المناصفـة على توزيع الوعـود «الكاذبة»، فمنـذ أن وطئت أقدام الوزراء أرض عدن لم يلحظ المواطن أي أعمال ملموسة من شأنها تحسين الوضع المعيشي المتدهور.

وتُشير الأزمات المعيشـية التي ضربت المواطـن بالعاصمـة عـدن في ظل عجز حكومي كبير إلى تداعيات كبيرة من شأنها أن تحدث تصدعًا كبيرًا في الفترة القادمة.

وعانت العاصمة عدن خـلال اليومين الماضيـين أزمـة خانقـة في المشـتقات النفطية، وانعدامها في المحاط (الحكومية، والخاصة)، الأمـر الذي أجبر المواطنين على اللجوء إلى أسـواق السـوداء التي تستغل الأزمات برفع أسعار المشـتقات إلى ضعف الضعف للسعر الحقيقي.

ويقـول سياسـيون: «إن الحكومـة أصبحت بلا ديزل ولا مرتبات!». في إشارة إلى انتقاد سـاخر للحكومة التي لم تسعَ بجدية لتجنب الأزمات، بل إن صمتها وعجزها ساعد على تفاقم الأزمات.

وأضافـوا، في تصريحـات متفرقة لـ «الأمنـاء»، أن «الحكومـة برهنت عجزها منذ الأيـام الأولى لها في عـدن، حيث لم تقم بإعداد خطة عملية تسـاعد في انتشال الوضع المأساوي للمواطن، أو على أقل تقدير الحفـاظ على ما حققـه المحافظ لملس من توازن منذ توليه مهمة العاصمة عدن».

وأشاروا إلى أن «الحكومة عليها مهمة إعادة الهدوء وبسط الاستقرار في الجنوب، غير أنهُ لا توجد أي بوادر لذلك، بل إن الأزمات ظهرت بشـكل كبير في الجنوب مع وصول الحكومة للعاصمة عدن».

حكومة عاجزة عن دفع المرتبات

ووضع السياسيون تسـاؤلًا في غاية الأهمية مفاده «لماذا عجـزت الحكومة عن دفع المرتبات؟»، حيث أجابـوا بالقول: "إن الحكومة عجزت عن دفع المرتبات لافتقارها لأي خطة مالية، حيث كان بالإمكان استغلال موارد الجنـوب، التي يتـم نهبها، في دفع المرتبات المتوقفة منذ أشـهر، بالإضافة إلى تحويل مرتبات الـوزراء من العملة الصعبة إلى العملة المحلية، حيث تسـتهلك مرتبات الوزراء مبالغ طائلة، وسببت عجزًا كبيرًا».

وتابعوا: «كما أن عجـز الحكومة على عدم وضع حلول أمام تدهور العملة المحلية أحد أهم أسباب عدم قدرتها على دفع المرتبات الحالية، والمتأخرة منذ أشهر عديدة».

وأكدوا أن "قضية انهيار العملة المحلية في العاصمـة عدن ومحافظـات الجنوب المحررة تُعد قضية سياسـية بامتياز، الهدف منهـا مواجهة الجنوبيـين وإجبارهم على تقديم التنازلات، بالإضافة إلى القضاء على طموحاتهم في اسـتعادة دولتهم الجنوبية على كامل ترابها الوطني المتعارف عليه دوليًا (على ما قبل 21 مايو / آيار 1990م)».

واستبعد السياسيون، في تصريحاتهم لـ«الأمناء»، نجاح إخضـاع أبناء الجنوب من خلال افتعـال الأزمات، أو إجبارهم على ترك هدفهم الأساسي المتمثل باستعادة دولة الجنوب، مشيرين إلى أن «الجنوبيين قدموا آلاف الشـهداء والجرحى في سبيل استعادة دولة الجنـوب، ومن المُسـتبعد أن يتنازلوا عن هذا الهدف مهما كانت شـدة الأزمات، وضراوة حرب الخدمات».

نافذون بالشرعية يسـعون لإفشال الحكومة

وحمّلت نخبة سياسـية حزب الإصلاح كل الأزمات التي تحـدث في الجنوب عامة والعاصمة عدن خاصـة، إلى جانب تخاذل وعجز الحكومة على إيجاد حلول جذرية.

وقالوا: «إن مخطّطـات حزب الإصلاح تسـير في اتّجـاه معاكس تمامـا لغايات التحالف العربي، حيث تمثّل تحرّكات الإخوان وتحشـيدهم العسكري واسـتيلاؤهم على الموارد الاقتصادية وإفشال حكومة المناصفة وإعـادة عدن وشـبوة وأبـين وغيرها من محافظات الجنوب إلى مربّع الصراع الدامي الذي جاء اتفاق الرياض لوقفه».

وأجاب السياسـيون عن التساؤل (لماذا يحاول نافـذون بالشرعية اليمنية إفشـال الحكومـة؟) بالتأكيد عـلى أن «الشرعية اليمنية، التي يسـيطر عليها حزب الإصلاح (ذراع الإخـوان في اليمـن)، تسـعى إلى إفشـال حكومة المناصفة التي انبثقت عن اتفاق الريـاض الموقع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والشرعية اليمنيـة في 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2019م، برعاية سـعودية خليجية، وتأييد إقليمي ودولي، كون الاتفاق لا يخدم مصالحها».

واعتـبروا أن أحد أدوات إفشـال اتفاق الرياض هو إفشـال الحكومة في مهامها، غير أنهم أكدوا أن ذلك لا يعني تبرئة الحكومة التي يجب أن تتحـرك للحيلولة من الأزمات المُفتعلة في الجنوب - حد وصفهم.

أين تذهب موارد النفط؟

ويمتلك الجنوب - الذي يقع جغرافيًا في جنوب غرب آسـيا، في جنوب شبه الجزيرة العربية في المنطقـة الممتدة من باب المندب وخليج عدن غربًا حتى حدود سلطنة عُمان شرقًا، ويحده من الشمال الجمهورية العربية اليمنية، والمملكة العربية السـعودية، ومن الجنـوب بحر العرب، ومن الشرق سـلطنة عُمان، ومن الغرب البحر الأحمر، وتوجد لدى الجنوب عدد من الجزر تنتشر قبالة سواحله على امتـداد البحر الأحمـر والبحر العربي وأكبر هـذه الجزر جزيرة سـقطرى والتي تبعد عن السـاحل على البحر العربي (150)

كيلومتر تقريبًا - ثـروات نفطية ومعدنية وسمكية وزراعية هائلة.

وكان متوقعًـا أن تمـارس حكومـة المناصفـة أدوارهـا التنموية والإدارية والاجتماعية لتحسـين الأوضاع المتردية في البلاد، غـير أن وجود عدد من وزراء الإخوان سـيعرقل مهامها، لتنخرط بشكل أكبر في الصراع التاريخي للشـمال عـلى مقدرات الجنـوب، ولعل تفكير الحكومـة بيع ما لا تملك من نفط الجنـوب، أو على الأقل رهنه كضمانات لقروض دولية، يؤكد أنها ستكون أسيرة توجهات الإخوان.

وأكدت مصـادر مطلعة أن «مليشـيا الإخوان تسعى للسيطرة على نفط الجنوب لتحقيق أكثر من هـدف، إذ أن ذلك يمنحها قدرة على تمويـل جهودهـا الحربية التي تضررت بفعل فسـاد الشرعيـة الإخوانية على مدار السـنوات الماضية، إضافة إلى أن السـيطرة على نفط الجنوب تؤدي مباشرة إلى تفاقم الأوضاع المعيشية في محافظات الجنوب المحررة». مشيرةً إلى أن «ذلك هدف مبـاشر لمليشـيا الإخوان لتسـهيل مهمة سيطرتها على خيرات الجنوب».

وقالت: «إن مليشـيا الإخـوان حركت حرب النفط منـذ أن رأت حكومة المناصفة النور، فمنـذ ذلك الحـين لم تتوقف أزمات النفط والوقود في محافظات الجنوب التي تقع أغلبها تحت إدارة سلطات محلية تابعة للإخوان».

فيما يتساءل الشارع الجنوبي: عن أين تذهب ثرواتنا ومنها الثروة النفطية في ظل الأزمات التي ضربت الجنوب سابقًا ومؤخرًا؟

بدورهم، قال سياسيون، في تصريحات لـ «الأمناء»، إن الثروة النفطية التي يمتلكها الجنوب قادرة على إنهاء كل الأزمات، غير أن هناك لوبي فساد ينهب هذه الثروة النفطية، ويعمد إلى تجويع شعب الجنوب، وإذلاله.

وأضافـوا: «حرب النفـط ضد الجنوب تُعد أحد أدوات مليشيا الإخوان لعرقلة اتفاق الرياض، وهي أداة تختلـف عن المواجهات العسـكرية المباشرة التي يعد الارتكان عليها خرقًـا مباشرًا للاتفاق، الأمـر الذي يتطلب تدخلا حازما من التحالف العربي».

واختتموا أحاديثهـم بالقول: «الإخوان لجـؤوا إلى أسـاليب غير مباشرة لشـن حـروب مختلفة ضد الجنوب ليس من خلال الهجمات العسـكرية المباشرة ولكنها تمهد لشن حرب جديدة ظهرت معالمها بكثرة خلال الأيام المقبلة».

سخط شعبي والحكومة في مأزق

وشهد الشـارع الجنوبي سخطًا كبيرًا ضد الحكومة لعجزها عـن احتواء الأزمات الخانقة في الجنوب.

وتظاهـر عدد من العسـكريين، أمس، أمام قصر معاشيق لمطالبة الحكومة بصرف المرتبات المتوقفة منذ ستة أشهر.

فيما تظاهـر عدد مـن المواطنين في شـوارع العاصمة عـدن تنديـدًا بالأزمات المتوالية.

بدورهم، أكـد مراقبـون أن الحكومة أصبحـت في مـأزق من خلال ما يشـهده